5 العثمانيون وموقعهم من العالم المحيط بهم

مقدمة

نعالج في هذا الفصل الدولة العثمانية من حيث علاقاتها الدولية على المستويين الإقليمي والعالمي، وكذلك الاستراتيجيات التي اتبعتها في سياستها الخارجية. سنركّز أولاً على موقع الإمبراطورية العثمانية في المنظومة الدولية في الحقبة الممتدة من 1700 إلى 1922، وهي الحقبة التي تراجعت خلالها الدولة العثمانية وأصبحت قوة من المرتبة الثانية إن جاز التعبير، بعد أن كانت قوة عظمى. وسنتطرق بعد ذلك إلى الوسائل الدبلوماسية التي استخدمتها من حين لآخر في تعاملها مع الدول الأخرى، واستغلالها لمبدأ «الخلافة» الإسلامية لخدمة أغراضها السياسية. وأخيراً سنستعرض علاقات الدولة العثمانية بأوروبا وآسيا الوسطى وشمال إفريقيا والهند.

مكانة الإمبراطورية العثمانية في النظام العالمي، 1700 - 1922

إن المكانة التي يحتلها أي كيان سياسي في النظام العالمي

يتوقف على عوامل كثيرة بعضها ديموغرافي والبعض الآخر اقتصادي. وهنا ينبغي التنويه إلى أن ضخامة عدد السكان لدولة ما لا يعكس بالضرورة الوزن السياسي لهذه الدولة. وما علينا إلاّ النظر إلى بروسيا التي استطاعت على الرغم من ضآلة عدد سكانها، أن تصبح قوة يحسب حسابها في القرن الثامن عشر. في حين كانت الصين دولة مستضعفة إبان القرن التاسع عشر على الرغم من كونها أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان. أما بالنسبة للدولة العثمانية، فمن الملاحظ أن وزنها السياسي أخذ يتناقص بالتزامن مع تناقص عدد سكان الإمبراطورية فبين سنتي 1600 و1800 انخفض عدد رعايا الدولة العثمانية من السدس إلى عشر عدد سكان أوروبا الغربية، ومن الثمن (1/8) إلى واحد من عشرين (1/20) من عدد سكان الصين ،كما تدنى اقتصادها بشكل ملحوظ والملفت للنظر أن العثمانيين بلغوا ذروة سلطانهم في الوقت الذي بدأت فيه أوروبا الغربية ببسط سيطرتها على العالم الجديد، مما جعل مسرح النشاط التجاري والاقتصادي ينتقل من حوض المتوسط إلى دول أوروبا الغربية المطلة على الأطلسي.

ما من شك أن الدولة العثمانية كانت سنة 1500 تعتبر من أقوى دول العالم (ربما باستثناء الصين). وما من شك أيضاً أن هذه الدولة العثمانية قد أثّرت على مستقبل وأوضاع عدة دول شرقاً وغرباً. فقد قضت على المماليك في مصر والصفويين في إيران وثبتت لمدة طويلة إلى ما بعد زوال جمهورية البندقية،

وأثرت على مجريات الأحداث في إمبراطورية الـ هابسبورغ وروسيا القيصرية حتى زوال الحكم الملكي في هاتين الدولتين في أوائل القرن العشرين. بالإضافة إلى أنها لعبت دوراً في السياسة الدولية بعد أن أصبحت قوة مرهوبة الجانب إلى درجة أن فيليب الثاني ملك إسبانيا دعا إلى حرب صليبية لإيقاف المد العثماني.

لكن هذه الدولة العظمى التي أقضت مضجع القوى الأوروبية لقرون، بدأت تضمحل بعد أن قلب الدهر لها ظهر المجن. ومع بداية القرن الثامن عشر أصبح مصطلح «رجل أوروبا المريض» عبارة متداولة عند الإشارة إلى الدولة العثمانية، وعلى الرغم من ذلك فقد بقي العثمانيون خلال القرن التاسع عشر قوة يحسب حسابها في السياسة الخارجية في كل من بريطانيا وفرنسا وإمبراطورية النمسا وكذلك ألمانيا وإيطاليا، ومن جهة أخرى فقد بقيت قوى محلية في الهند وآسيا الوسطى وشمال إفريقية تتطلع إلى الدولة العثمانية لحماية مصالحها.

لقد استعار بعض المؤرخين تعبير «الستار الحديدي» لوصف العزلة التي كانت الدولة العثمانية تمارسها في علاقاتها الدولية من جهة وعدم تواصلها مع الدول المجاورة من جهة أخرى. ونحن نرى أن هذا القول يجانب الحقيقة. إذ كان هناك تبادلاً دبلوماسياً وثقافياً واقتصادياً بين الدولة العثمانية وجيرانها الأوروبيين، والحق أن عدداً من الفنانين والعلماء والمهندسين (المعماريين) الأوروبيين كانوا يترددون إلى العاصمة العثمانية

للعمل في بلاط السلطان أو في خدمة كبار رجال الدولة ناهيك عن أولئك المرتزقة من المغامرين والعسكريين الأوروبيين الذين استقطبتهم العاصمة. والجدير بالذكر أن أوبرا موزارت، Escape from the Seraglio، تصوّر مغامرات بطل القصة بلمونت الذي انتحل صفة مهندس معماري إسباني ليتمكن من الولوج إلى قصر السلطان بحثاً عن حبيبته المفقودة، وهناك شواهد أخرى تشير إلى هذا التواصل مع أوروبا الذي نتحدث عنه. فبين سنتي 1703و 1774 وقع العثمانيون ثمان وستون معاهدة أو اتفاقية مع عدد من الكيانات المستقلة تمخض عنها تبادل البعثات الدبلوماسية. ففي عهد السلطان أحمد الثالث (1703 ـ 1730) على سبيل المثال جرى توقيع تسع وعشرين معاهدة أو اتفاقية، بعضها مع تتار القرم وواحدة مع إيران. ووقّع السلطان محمد الأول (1730 ـ 1754) ثلاثين اتفاقية منها أربع اتفاقيات مع إيران واثنتين مع حاكم الجزائر التي كانت تخضع شكلياً للسيادة العثمانية. نخلص إلى القول بأن الستار الحديدي المزعوم لم يكن له وجود، بمعنى أنه كان هناك تواصل واتصالات دبلوماسية كثيرة بين الإمبراطورية العثمانية والعالم الخارجي.

بداية النشاط الدبلوماسي

شهد العمل الدبلوماسي تطوراً ملحوظاً خلال عصر النهضة في شبه الجزيرة الإيطالية. إذ أصبح عقد المعاهدات والتوصل إلى اتفاقيات وتشكيل تحالفات، من سمات العمل السياسي. والحق

أن الدولة العثمانية لم تشارك في اللعبة الدبلوماسية بصورة فعالة ومستمرة إلاّ في القرن التاسع عشر.

كانت الدبلوماسية في الماضي إذا جازت هذه التسمية تقتصر على مفاوضات في ظروف استثنائية لتحقيق غاية محددة. كان الحاكم (السلطان في هذا السياق) ينتدب عدداً ممن يثق بهم من رجال البلاط ويزودهم بتعليماته وبكتاب رسمي لتوصيله إلى عاهل الدولة الأخرى. وبعد التفاوض كانت البعثة تعود إلى بلادها وتطلع العاهل على نتائج المفاوضات وينتهي الأمر عند هذا الحد. بعبارة أخرى كان النشاط الدبلوماسي بين الدول لا يتعدى تبادل الرسل أو البعثات من حين لآخر وبصورة متقطعة. مثال على ذلك أحمد رسمي أفندي (1700 ـ 1783) الذي أُوفد إلى ڤيينا في مهمة رسمية بمناسبة ارتقاء السلطان مصطفى الثالث العرش. وقد استغرقت مهمته أربعة أشهر، عاد بعدها ليشغل منصباً في الإدارة المالية. وكان المذكور قد قضى خمس وعشرين سنة في خدمة الدولة، وكان من القلائل الذين كُلفوا أكثر من مرة بمهام دبلوماسية. ففي الفترة 1764 ـ 1765، سافر إلى برلين لإقناع ملك بروسيا فريدريك الكبير بعقد حلف مع الدولة العثمانية ولكنه لم يفلح في هذا المسعى. والحق أن النشاط الدبلوماسي بهذا الأسلوب كان محفوفاً بالمخاطر نظراً لأن المبعوثين لأغراض دبلوماسية لم يكونوا عموماً يتمتعون بحصانة تذكر. وكان المبعوثون الدبلوماسيون إلى البلاط العثماني يعتبرون مسؤولين عن سلوك ملوكهم وكان مصير الكثير منهم

السجن، إلى أن ألغى السلطان سليم الثالث هذه العادة (1789 ـ 1807).

وعموماً لم يكن العثمانيون حتى القرن الثامن عشر يتفاوضون مع الدول الأخرى من منطلق تعامل الند للند. بكلمة أخرى كانت الدولة العثمانية تعتبر نفسها أرفع شأناً وأعلى مقاماً من أية دولة أخرى. وبقيت على هذه الحال لمئة سنة أخرى.

في عصر «ما قبل الدبلوماسية» والأعراف الدولية الحديثة، كانت هناك حالة حرب غير معلنة بين الأمم إلا إذا كان ثمة اتفاقية سلام بين الطرفين في ظرف معين. لذلك كان السلاطين يعتبرون أنفسهم أحراراً في شن الحرب على جيرانهم متى شاؤوا ودون سابق إنذار. ولم يكن المسلمون يرون غضاضة في ذلك، فمن وجهة نظر الإسلام كان العالم ينقسم إلى قسمين ـ دار الحرب ودار الإسلام. لذلك كان شن الحروب المتواصلة مُبرراً من الوجهة الشرعية. وكانت أوروبا تنحى المنحى نفسه ولكن لاعتبارات مختلفة وكذلك الصين على سبيل المثال. وكانت اتفاقيات «السلام» المبرمة بين العثمانيين والدول الأوروبية قبل سنة 1711 تنص على ضمان حالة من السلم لمدة سنة أو سنتين وقد تمتد الفترة إلى عشرين سنة. والجدير بالذكر أن معاهدة بروث التي وُقعت سنة 1711 نصت على سلام دائم، لكن صلح بلغراد الذي أُبرم سنة 1739 مع ڤيينا حدد فترة السلم بسبع وعشرين شهراً قمرياً.

كان الأجانب المقيمون في ربوع الإمبراطورية العثمانية يتمتعون بامتيازات تجارية خاصة واقتصادية capitulations ضمنتها لهم الدولة بموجب اتفاقيات مبرمة مع ملوك أو حكومات الدول التي ينتمي إليها هؤلاء الأجانب. ومن هذه الامتيازات استثناء المواطنين الأجانب من الخضوع للقوانين والأنظمة العثمانية. ولم تكن هذه الامتيازات تتطلب المعاملة بالمثل. ويقال أن السلطان سليمان القانوني كان أول من منح امتيازات من هذا القبيل للفرنسيين في عهد الملك فرنسيس الأول. مقابل تزويده بسلع معينة. وعلى ذلك سمح للرعايا الفرنسيين بالتجول في ربوع الإمبراطورية العثمانية في ظل قوانين بلادهم وبمعزل عن القوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة العثمانية. وفي سنة 1740 أصبحت الامتيازات الممنوحة للرعايا الفرنسيين دائمة. وبدون هذه الامتيازات الخاصة كان الأجنبي لا يحظى بالحماية القانونية. أضف إلى ذلك أن الأشخاص الذين كانوا يتمتعون بهذه الامتيازات كانوا معفيين من الضرائب والرسوم الجمركية. لذلك كان الحصول على امتيازات خاصة من الأمور المرغوبة وأصبح بعض الملوك يطالبون بمثل هذه الامتيازات، بيد أن نظام الامتيازات كاد يقوّض سلطة الدولة فيما بعد.

والحق أن الدول الأوروبية استغلت ضعف الدولة العثمانية لتحويل الامتيازات الممنوحة إلى الرعايا الأجانب إلى وسيلة للتكسب على حساب الدولة العثمانية. ففي القرن السادس عشر

كان عدد التجار الذي يتمتعون بهذه الامتيازات ومن جملتها الحصانة القضائية والضريبية، قليلاً لكن عدد الأجانب المستفيدين من هذه الامتيازات ارتفع ارتفاعاً كبيراً وبدأت تظهر أثاره في مطلع القرن الثامن عشر. والأسوأ من ذلك أن كثيراً من العثمانيين غير المسلمين استطاعوا أن يحصلوا على «براءات» تمنحهم امتيازات مماثلة لتلك التي كان الأوروبيون المقيمون في الدولة العثمانية يتمتعون بها، وقد حاول صنّاع القرار في الدولة العثمانية مراراً إلغاء نظام الامتيازات ومفاسده، ولكنهم أخفقوا نظراً لمعارضة الدول الأوروبية. وأخيراً قام قادة تركيا الفتاة خلال الحرب العالمية الأولى بتعليق هذه الامتيازات على الرغم من احتجاج حلفائهم الألمان، وتم إلغاؤها نهائياً بعد إعلان الجمهورية التركية سنة 1923، لكنها بقيت سارية في مصر حتى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين.

ولدت الدبلوماسية بالمفهوم العصري في أواخر عصر النهضة، كوسيلة لتنظيم العلاقات بين الدول والإمارات المنتشرة في شبه الجزيرة الإيطالية، وخاصة أن هذه الدول كانت في حروب مستمرة مع بعضها البعض. ومنذ ذلك الحين أخذت «الدبلوماسية» تلعب دوراً متزايداً في السياسة الأوروبية والدولية بدءاً بصلح وستفاليا سنة 1648. والدبلوماسية بالمعنى الحديث تقوم على مبدأ التعامل المتوازن والإقرار بسيادة الدولة المستقلة، لا فضل لدولة على أخرى بصرف النظر عن قوة الدولة أو ضعفها. وقد اضطرت الدولة العثمانية للجوء إلى

الوسائل الدبلوماسية لتدعيم موقفها والمحافظة على كيانها بعد أن تضعضعت ولانت شوكتها.

وفي المفاوضات التي تمخضت عنها معاهدة كارلويج سنة 1699 (وكذلك سنة 1730) قبل العثمانيون وساطة الفرنسيين بينهم وبين خصومهم. وفي أواخر القرن الثامن عشر أصبح العثمانيون يقبلون بل ويرحبون بتوسط دول أخرى في حل نزاعاتهم. ولم يترددوا في إبرام تحالفات دفاعية من حين لآخر. ومن الأمثلة على ذلك تحالفهم مع روسيا وبريطانيا سنة 1798 ضد بونابرت، وأعقبه في السنة التالية حلف دفاعي ضم فرنسا وبريطانيا. وبحلول القرن التاسع عشر شرع عدد من الدول الأوروبية بما فيها أوروبا الشرقية، بارسال بعثات دبلوماسية للإقامة في اسطنبول بصورة دائمة لكن الدولة العثمانية أحجمت عن إرسال ممثلين دائمين إلى تلك الدول. ولعل ذلك مرده إلى رواسب الماضي عندما كانت الإمبراطورية في أوج قوتها، وليست بحاجة لمن يمثلها لدى القوى الأدنى شأناً. والحق يقال أن الدولة العثمانية كانت تلجأ أحياناً إلى المعاملة بالمثل عندما يتعرض رعاياها لمعاملة غير لائقة من قبل سلطات إحدى الدول التي تتمتع بامتيازات خاصة في الإمبراطورية العثمانية. وكمثال آخر على الصعيد الدبلوماسي، بعد توقيع معاهدة كوتشوك كايزجه توجه ممثل عن الدولة العثمانية إلى عاصمة الخصم للتصديق على المعاهدة في حين توجه ممثل عن الخصم (روسيا) إلى اسطنبول للغرض عينه.

كان البلاط العثماني إبان القرن الثامن عشر يستقبل السفراء الأجانب باعتبارهم ضيوفاً، بمعنى أن الدولة المضيفة كانت تسدد نفقاتهم وتعيّن لهم ضبّاطاً لمرافقتهم. وقد فسر البعض هذا السلوك بأنه دليل على أن الحكومة العثمانية كانت تعتبر السفير بمثابة ضيف زائر وتتجاهل صفته الرسمية. وإذا كانت هذه المقولة صحيحة فيمكن أن نقول الشيء نفسه عن فرنسا عندما أرسلت الدولة العثمانية سنة 1720 مبعوثاً خاصاً إلى البلاط الفرنسي الذي أقام لمدة ستة أشهر في فرنسا على نفقة الدولة.

تشير المصادر إلى أن السلطان سليم الثالث كان أول من بادر إلى إقامة علاقات دائمة على الصعيد الدبلوماسي. ففي مطلع سنة 1793 شرّع إنشاء سفارة دائمة في لندن وتبعها بعد ذلك ببضع سنوات سفارات في كل من باريس وڤيينا وبرلين لرعاية المصالح العثمانية في تلك البلاد. كما عيّن قناصل لخدمة المصالح التجارية. ومن المؤكد أنه كان هناك قنصليات لبعض الدول بعد سنة 1725. لكن جهود السلطان سليم لإنشاء جهاز دبلوماسي لم يحالفها النجاح ونجم عن ذلك توقف الدولة عن اعتماد سفراء لها في الخارج لكنها أبقت على ما يبدو على الخدمات القنصلية.

يمكن القول بأن السلك الدبلوماسي العثماني «الحديث» لم يكتمل إلا في سنة 1821. كان العثمانيون في تعاملهم مع الأجانب يعتمدون على المترجمين dragomans وكان أغلب هؤلاء من الجالية اليونانية التي كان أفرادها أو بعضهم يتقنون

عدة لغات بحكم نشاطهم التجاري الواسع في المتوسط والبحر الأسود والمحيطين الأطلسي والهندي. أضف إلى ذلك الأرمن الذين عملوا كمترجمين لأسباب مماثلة. لكن الدولة أخذت تشك بولاء وإخلاص رعاياها اليونانيين بعد اندلاع حرب الاستقلال وشنق بطريرك اسطنبول اليوناني. لذلك كان من الطبيعي أن تتجنب الدولة الاعتماد على المترجمين اليونانيين لا سيما أولئك الذين كانوا يشغلون مناصب حساسة. لهذه الأسباب وغيرها عمدت الدولة إلى إنشاء «دائرة الترجمة» لاستقطاب مترجمين أتراك، أو ممن يعوّل على ولائهم. وقد بقي نشاط هذه الدائرة محدوداً جداً حتى سنة 1833، واقتصر على نقل بعض اللغات الأوروبية إلى التركية. وفي غضون سنوات معدودة أصبحت دائرة الترجمة بمثابة مؤسسة لتخريج الموظفين. والحق أن عدداً من كبار موظفي الدولة في القرن التاسع عشر بدأوا عملهم في الدائرة المذكورة قبل انتقالهم إلى العمل في سلك الدولة. وكان إتقان لغة أوروبية وبصورة خاصة الفرنسية يعتبر معياراً لثقافة المرء ورقيه وكانت نخبة المجتمع ترى أن التحديث يتطلب معرفة اللغات الأوروبية للقضاء على التخلف والرجعية (وهذه في نظرنا مقولة غير صحيحة).

كان السلطان محمود الثاني (1808 ـ 1839) أول من أنشأ وزارة للشؤون الخارجية تمهيداً لاعتماد سفراء دائمين لدى بعض الدول الأجنبية، والحق أن هذا الإجراء جاء في أوانه، لا سيما وأن العاصمة تعرضت لخطر الاحتلال من قبل الروس سنة

1829 وكذلك من قبل قوات محمد علي باشا سنة 1833. وكما رأينا لم ينقذ الدولة من محنتها آنذاك سوى المساعي الدبلوماسية. ولعل هذه الأزمة كانت أحد العوامل التي دفعت الدولة إلى تشكيل طاقم من الموظفين الدائمين ينحصر عملهم في الميدان الدبلوماسي.

وبحلول سنة 1870 أو بعيد ذلك أصبح للدولة العثمانية سفارة في كل من باريس ولندن وڤيينا وبطرسبرغ بالإضافة إلى مفوضيات في برلين وواشنطن وفلورنسة/روما وبعض القنصليات في عدد من الأمريكيتين بالإضافة إلى إفريقيا وآسيا. وقد بلغ عدد موظفي وزارة الخارجية في اسطنبول سنة 1914 زهاء مئة وخمسين موظفاً، وأصبح للدولة العثمانية سفارة دائمة في ثمان عواصم أوروبية هي، برلين وباريس وروما وبطرسبرغ وطهران ولندن وواشنطن وڤيينا. بالإضافة إلى ثمان بعثات دائمة في كل من أثينا واستوكهولم وبروكسل وبوخارست وبلغراد وصوفيا ومدريد ولاهاي، كما بلغ عدد العاملين في القنصليات أكثر من مئة موظف، باستثناء الوكلاء وممثلي مختلف المصالح أو المؤسسات التجارية.

كان معظم الدبلوماسيين ينتمون إلى أسر مرموقة، ومنهم من تخرج من المدرسة السلطانية التي أُنشئت سنة 1868 وأصبحت فيما بعد أهم مصدر لتزويد وزارة الخارجية بالكفاءات المطلوبة. كان طلاّب هذه المدرسة يتلقون معظم دروسهم باللغة الفرنسية وفقاً للمنهج المتّبع في الثانويات الفرنسية Lycée. وكان الطلاب

من المسلمين وغير المسلمين ينتمون إلى أسر ثرية وواثقون من أن تخرجهم من هذه المدرسة سيؤهلهم لتولي أرفع المناصب.

وجدير بالذكر أن أكثر من ثلثي العاملين في السلك الخارجي كانوا يتقنون لغتين أو أكثر، وخاصة الفرنسية، في حين قلّ الإقبال على تعلم الفارسية، أما العربية فبقيت على حالها. موجز القول أن المنهج الدراسي شهد تطوراً ملحوظاً في المدارس المتميزة، وأخذت الثقافة الأوروبية تحل محل الثقافة الإسلامية بشقيها العربي والفارسي.

كانت وزارة الخارجية محط أنظار الشبان الطامحين للعمل في السلك الدبلوماسي، والحق أن أفضل العناصر وأقدرها اختارت العمل في وزارة الخارجية. وليس صدفة أن ثلاثة «صدور عظام» في عهد «التنظيمات» كانوا وزراء خارجية سابقين وهم مصطفى رشيد وفؤاد باشا وعلي باشا. وعلى صعيد آخر كان السفراء العثمانيون المُعتمدون في الدول الأوروبية أرفع مرتبة من نظرائهم في إيران ودول البلقان وآسيا الوسطى، مما يعكس تقدير العثمانيين للنفوذ الأوروبي ببعديه الثقافي والسياسي.

وعلى الرغم من مشكلة المترجمين التي سبقت الإشارة إليها، فقد بقي اليونانيون والأرمن يؤدون خدمات هامة في وزارة الخارجية. والجدير بالذكر أن 29٪ من كافة موظفي وزارة الخارجية كانوا من العثمانيين اليونانيين أو الأرمن وهذه النسبة

أعلى بقليل من نسبة العثمانيين غير المسلمين من سكان الإمبراطورية. والحقيقة أن معظم هؤلاء العثمانيين المسيحيين لم يكن متاحاً لهم تولي مناصب رفيعة في السلك الخارجي على الرغم من كونهم أكثر أهلية من غيرهم.

الخلافة الإسلامية واستخدامها كأداة من أدوات الدبلوماسية العثمانية:

يجمع فقهاء المسلمين على أن الخلافة الإسلامية كمؤسسة انتهت سنة 1258م (656هـ) بعد استيلاء المغول على بغداد ومقتل آخر خليفة عباسي. كانت الخلافة في فجر الإسلام تقوم على مبدأ الشورى ثم أصبحت وراثية. وبنهاية القرن العاشر الميلادي كان الخلفاء قد فقدوا سلطتهم السياسية ولكنهم ظلوا يتمتعون بسلطة معنوية باعتبارهم خلفاء الرسول ﷺ. وكان المسلمون عموماً متحدين في إجلالهم للخلافة حتى بعد أن أصبحت مجرد رمز، وفي العصر العثماني كان السلاطين أحياناً يحملون لقب «خليفة» لاعتبارات شكلية أو «بروتوكولية».

اتخذ مفهوم الخلافة طابعاً جديداً في القرن الثامن عشر، وبدأت معالمه تظهر بعد معاهدة كوجك قينارجه (1774) التي اعترفت روسيا بموجبها بتبعية تتار القرم المسلمين «للخليفة» العثماني باعتباره قيّماً على شؤون المسلمين، لكن هذا الاعتراف المبهم كان مجرد غطاء لنوايا الروس الرامية إلى إضعاف العلاقات القديمة التي تربط السلاطين العثمانيين

بِخانات القرم. وفي المقابل حصل الروس على موافقة الباب العالي ببناء كنيسة لهم في اسطنبول شريطة أن تكون تحت حمايتهم. ولعل هذه الخطة كانت رأس الجسر الذي مكّنهم من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية (راجع الفصل الثالث)، وهناك عوامل أخرى دفعت بالعثمانيين إلى التركيز على دور السلطان «كوريث شرعي» للخلفاء المسلمين. كانت الهزائم التي منّي بها العثمانيون في حروبهم مع الروس بين سنتي 1768 و1774، من أسوأ الهزائم التي تعرضوا لها في تاريخهم. أضف إلى ذلك الحركة السلفية الناشطة في الجزيرة العربية والتي باتت تهدد سلطة الدولة وسيادتها، وخاصة فيما يتعلق بشرعيتها الدينية، التي رفض المصلحون السلفيون أخذها على محمل الجد. وكان استيلاء السلفيين على مكة والمدينة في أوائل القرن التاسع عشر، تحدياً لهذه الشرعية. خلاصة القول هو أن معاهدة 1774 والوهن الذي أصاب الدولة والتهديد السلفي، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى لجوء الدولة لتعزيز مكانتها الدينية لدى رعاياها المسلمين وإحياء دور السلطان ـ الخليفة. كان العثمانيون في الماضي قد استطاعوا بفضل انتصاراتهم الكبيرة والدور الذي لعبوه في رفع راية الإسلام، أن يدّعوا لأنفسهم حق الخلافة، لا سيما وأن الدولة العثمانية بقيت أقوى دولة إسلامية صامدة في وجه الإمبريالية الأوروبية. وبحلول القرن التاسع عشر أصبح الكثير من المسلمين في الهند وآسيا الوسطى وشمال إفريقية يعيش تحت حكم كل من

بريطانيا وروسيا وفرنسا، مما حفز السلطان على مناشدة المسلمين العثمانيين وغير العثمانيين للتصدي للتسلط الأوروبي ومقاومته مستخدماً لهذا الغرض صفته الدينية كخليفة على المسلمين. والحق أن فكرة إحياء الخلافة الإسلامية وجدت آذاناً صاغية لدى الكثير من مسلمي الهند وآسيا الوسطى الذين وقعوا تحت سيطرة بريطانيا وروسيا، وكان السلطان عبد العزيز (1861 ـ 1876) قد بدأ بالفعل يدعو إلى التضامن الإسلامي في مختلف أصقاع العالم وضرورة توحيد كلمة المسلمين تحت قيادته. وتلاه السلطان عبد الحميد الثاني الذي عمل أكثر من غيره على إحياء الخلافة الإسلامية.

وقد استخدم السلطان عبد الحميد الثاني «سلاح الخلافة» أثناء الحرب الروسية ـ العثمانية بين سنتي 1877 و1878. وكان الروس قبلها قد أجهزوا على الدويلات الإسلامية في آسيا الوسطى مثل بخارى وخيفا وخوقند بحيث أصبحت أفغانستان الحاجز الوحيد الفاصل بينهم وبين البريطانيين في الهند. وبعد اندلاع الحرب الروسية ـ العثمانية أرسل السلطان مبعوثاً رفيع المستوى إلى أفغانستان للحصول على مساعدة الأفغان في التصدي للعدو الروسي المشترك. كما زار المبعوث العثماني الهند البريطانية واستقبل استقبالاً حافلاً من قبل المسلمين في مدينة بومباي. وقد بقي السلطان عبد الحميد الثاني خلال سنوات حكمه على اتصال بالطوائف الإسلامية في هذه الأقطار لتدعيم مركزه على المسرح الدولي.

كان رؤساء عدة دول أو دويلات إسلامية قد اعترفوا بمكانة السلطان العثماني كخليفة، ومن جملة هؤلاء: خانات الأوزبك وخانات القرم وكذلك سلاطنة سومطرة في جزر الهند الشرقية. كما أقر البعض بالسلطة الزمنية للعثمانيين. فعلى سبيل المثال، يُزعم بأن حاكم كاشفي في آسيا الوسطى أصدر نقوداً باسم السلطان العثماني خلال القرن التاسع عشر. في حين اعترف الأمراء الأفغان بشرعية الخلافة العثمانية ووافقوا على الدعاء له على المنابر في خطبة الجمعة.

لكن هذه الدعوة العامة للالتفاف حول الخليفة باعتبار ذلك واجباً دينياً وشرعياً، لم يكن لها أثر يذكر في استمالة المسلمين الرازحين تحت الحكم البريطاني أو الفرنسي أو الروسي. وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، أصدر السلطان / الخليفة بلاغاً يدعو فيه المسلمين إلى الجهاد ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا، وناشد المسلمين الرازحين تحت حكم هذه الدول بالثورة على حكامهم ولكن دون طائل. والحقيقة هي أن كثيراً من المسلمين خدموا في صفوف أعداء « الخليفة» وإن كان بعضهم قد فعل ذلك على مضض.

علاقات العثمانيين بأوروبا وإيران وآسيا الوسطى وشمال إفريقيا: علاقات العثمانيين بأوروبا:

شهدت علاقات العثمانيين بأوروبا تطوراً ملحوظاً عبر تاريخها. وما من شك أن هذه العلاقات اتسمت بالحروب الدائمة. فبين

سنتي 1463 و1918 خاض العثمانيون لا أقل من ثلاث وأربعين حربا، واحد وثلاثين منها ضد دول أوروبية. وقد تخلل هذا الصراع فترات من التعاون في عصر شاعت فيه التكتلات السياسية والمذهبية. ففي القرن السادس عشر كان البابا بالإضافة إلى مفكرين دينين (مسيحيين) آخرين، يعتبرون العالم الأوروبي منقسماً إلى معسكرين: المعسكر المسلم والمعسكر المسيحي republican Christiania وكان «المعسكر المسيحي» حسب مفهومهم يضم المسيحيين اللاتين حصراً ولا يشمل المسيحيين الأرثوذكس. لكن هذا التصوّر لمجتمع مسيحي موحد نظرياً، أخذ يتلاشى نتيجة لنشوء الدولة القومية التي تقوم على أن ولاء الفرد يجب أن يكون للدولة التي ينتمي إليها وليس للعقيدة المسيحية. بمعنى أن سياسة الدولة لم تعد ترتبط بالعواطف الدينية أو المذهبية. ومن الأمثلة على ذلك السياسة التي اتبعها فرنسيس الأول ملك فرنسا الذي اتبع سياسة خارجية بالتنسيق مع العثمانيين على حساب دول أوروبية أخرى، لكن الأمر لم يصل به إلى حد التحالف معهم بصورة رسمية، بل اكتفى بالسماح للأسطول العثماني بالنزول على الشاطئ الجنوبي لفرنسا (الريفييرا حالياً) مما أثار حفيظة بقية الأوروبيين وسخطهم. (سبق أن أشرنا إلا أن السلطان سليمان الكبير، كان قد منح الفرنسيين في عهد فرنسيس الأول امتيازات خاصة في الأراضي العثمانية). وفي سنة 1688 أي بعد مرور حوالي مئة وخمسين سنة على هذه الأحداث لم يتردد الفرنسيون (في عهد الملك لويس الرابع

عشر) من مهاجمة جيرانهم آل هابسبورغ المسيحيين في الوقت الذي كان هؤلاء يخوضون حرباً ضد العثمانيين. وقد تعرض لويس آنذاك لبعض الانتقاد على هذا التصرف الذي اعتُبر في نهاية الأمر من الأعمال العادية التي تمليها السياسة العليا للدول. ويمكن القول أن القرار الذي اتخذه لويس بهذا الشأن يشير إلى تحول هام في الممارسة السياسية على صعيد العلاقات بين الدول من جهة وعلاقات دول أوروبا الغربية بالدولة العثمانية من جهة ثانية. وبعبارة أخرى لم يعد «التضامن المسيحي» يُعوّل عليه في العمل السياسي. وتجدر الإشارة إلى أن لويس كان قد ساند آل هابسبورغ ضد العثمانيين في معركة سانت غوتارد سنة 1664، كما دعم البندقية في دفاعها عن جزيرة كريت التي هاجمها العثمانيون. من الواضح إذن أن سنة 1688 شهدت تغيراً ملحوظاً في العمل السياسي. بمعنى أنه لم يعد هناك محرّمات عندما يتعلق الأمر بمصلحة الدولة وأمنها.

ليس مستغرباً إذن أن يتدخل الفرنسيون لحساب العثمانيين في المفاوضات التي مهدت لمعاهدة كارلوفيج (1699) وصلح بلغراد، وذلك لمنع آل هابسبورغ من تحقيق المكاسب على حساب الدولة العثمانية وبالتالي الإخلال بميزان القوى في أوروبا. وفي أواخر القرن الثامن عشر انتقلت الدولة العثمانية إلى طور جديد في علاقاتها مع أوروبا الغربية، إذ أبرمت اتفاقيات تحالف مع بريطانيا لضرب الفرنسيين في مصر. وهكذا أصبح التحالف العسكري بين الدولة العثمانية ودولة أوروبية من الأمور

المقبولة بعد أن كان في الماضي بعيد الاحتمال. وكنا قد أشرنا في فصل سابق إلى تحالف العثمانيين مع بريطانيا وفرنسا لمواجهة الروس في حرب القرم (1853 ـ 1856). وكانت مشاركة الدولة العثمانية في «مجمع الأمم» الذي انعقد سنة 1856 إيذاناً بتحول العثمانيين من خصوم إلى شركاء في «التركيبة» الأوروبية.

كلمة أخيرة: لم تغب الدولة العثمانية عن المسرح الأوروبي وكانت تلجأ إلى الحرب تارة والدبلوماسية تارة أخرى مثلها في ذلك مثل أي دولة أخرى، وعلى الرغم من ذلك بقيت خارج الحظيرة الأوروبية، إذ بقي الأوروبيون يعتبرون الدولة العثمانية جسماً غريباً في الكيان الجغرافي لأوروبا. وما برحت هذه النزعة حية حتى اليوم. وهذا في رأينا أحد الأسباب التي تجعل الأوروبيين يترددون في قبول طلب تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

العلاقات مع إيران وآسيا الوسطى

لم يقتصر النشاط الدبلوماسي للعثمانيين على الساحة الأوروبية فقط بل تعداه إلى مناطق أخرى. بقي العثمانيون لقرون على اتصال ببعض دول آسيا الوسطى بالإضافة إلى إيران والهند. ففي الحقبة الواقعة بين 1700 و1774 أرسل البلاط الإيراني ثمانية عشر مبعوثاً للدولة العثمانية. لكن هذا التواصل لم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين بالرغم من أهميته.

أما فيما يخص آسيا الوسطى فقد بقي العثمانيون على اتصال

من حين لآخر بالحكام المحليين في كل من سمرقند وبخارى وبلخ وخيفا، والأخيرة إمارة في آسيا الوسطى تقع بمحاذاة التخوم الإيرانية. وغالباً ما كانت هذه الإمارات ترسل مندوبين عنها للتشاور مع العثمانيين أو لطلب المعونة عندما تتعرض لهجمات من الجانب الإيراني أو الروسي. وكثيراً ما كان هؤلاء المبعوثون الرسميون يعرّجون على مكة والمدينة لقضاء فريضة الحج. فعلى سبيل المثال أرسل خان الأوزبك سفيراً إلى السلطان مصطفى الثاني الذي كان قد نُحي عن العرش قبل وصول السفير الذي اضطر إلى تقديم أوراق اعتماده وهدايا سيده إلى السلطان الجديد (أحمد الثالث) ومن ثم توجه إلى مكة لأداء فريضة الحج وعاد بعدها إلى بلاده سنة 1706. وبعد ذلك بفترة قصيرة تبعه مبعوث آخر للخان (خليفة الخان الأخير) لتهنئة السلطان أحمد الثالث بمناسبة تنصيبه سلطاناً. وتبع ذلك بعثتين إضافيتين بين سنتي 1720 و1730. أضف إلى ذلك الاتصالات الدبلوماسية مع خانات خيفا الأوزبكيين. وكانت هذه الاتصالات قائمة منذ النصف الثاني للقرن السادس عشر. أما العثمانيون فقد أرسلوا من جانبهم وفداً للتفاوض حول إمكانية الحصول على مساعدة بعد نكسة 1683. وهناك اتصالات دبلوماسية أخرى جرت خلال السنوات 1732 و1736 و1738. وبعد معاهدة كوجك قينارجه المشؤومة توالت الاتصالات الدبلوماسية بين العثمانيين وبعض الحكام في آسيا الوسطى الذين كانوا أيضاً ينظرون بعين الحذر إلى التوسع الروسي في آسيا الوسطى. وفي سنة 1780 أرسل

الخان الأوزبكي المقيم في بخارى مبعوثين، توفي أحدهما في قونيه بعد عودته من مكة حيث أدى فريضة الحج. والجدير بالذكر أن السلطان عبد الحميد الأول أرسل وفداً إلى حاكم بخارى وحمّل الوفد رسالة (كُتبت بالفارسية) من السلطان إلى الحاكم المذكور وأرفقها ببعض الهدايا القيّمة. ويبدو أن مهمة هذا الوفد كانت جزءاً من التعبئة الدبلوماسية لاستعادة شبه جزيرة القرم. كما أرسل وفوداً أخرى إلى زعماء الكزخ والقرغيز للغرض نفسه، وفي سنة 1787 أرسل السلطان مبعوثاً خاصاً إلى بخارى وأفغانستان. وبحلول سنة 1790 عادت العلاقات من جديد بين زعماء الأفغان والعاهل العثماني.

العلاقات مع الهند:

دأب عدد من الحكام في شبه القارة الهندية على إرسال مبعوثين إلى اسطنبول خلال القرون الخامس والسادس والسابع عشر، وخاصة عند اعتلاء حاكم جديد سدة الحكم. وهناك حكاية شهيرة (قد تكون ملفقة) تتعلق بكتاب أرسله الإمبراطور المغولي في الهند إلى سليمان الكبير سنة 1548. والواقع أن عدة دوْل في الهند بالإضافة إلى دولة المغول، قد أرسلت بعثات إلى البلاط العثماني، كتلك التي أرسلت سنة 1716 و1722 و1747. وعلى الجملة كانت مهمة هذه البعثات في الغالب طلب المعونة من السلطان في الحروب الدائرة مع إيران. وفي سنة 1777 وصل إلى اسطنبول رسول من حاكم مقاطعة على ساحل مالابار يطلب عون الدولة العثمانية في مكافحة أعدائه المحليين من الطائفة

الزردشتية. وتذكر المصادر أنه أرسل فيلين عن طريق السويس كهدية إلى السلطان العثماني. وفي سنة 1780 قدمت إلى اسطنبول شقيقة أحد الأمراء في جنوب الهند، طلباً لمعونة السلطان للوقوف في وجه البرتغاليين والإنكليز، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن كلاً من السلطان عبد الحميد الأول وخلفه سليم الثالث كانا قد أبرما عدة اتفاقيات سياسية وتجارية مع سلطنة مايسور في جنوبي الهند في الوقت الذي كانت هذه السلطنة تعاني من الصراع المحتدم بين فرنسا وبريطانيا في شبه القارة الهندية. وتشير الوثائق إلى أن سلطان مايسور (تيبو) طلب من العثمانيين التدخل نظراً للحلف الذي كان قائماً آنذاك بينهم وبين بريطانيا لطرد بونابرت من مصر. يُستدل مما تقدم على أن العلاقات البريطانية العثمانية كانت ناشطة في كل من شرقي المتوسط وشبه القارة الهندية.

العلاقات مع دول شمالي أفريقيا:

لا شك أن العلاقات السياسية بين اسطنبول ودول شمال إفريقيا (المغرب العربي) قد شهدت تحولاً كبيراً منذ القرن السادس عشر. في ذلك الحين كانت المناطق الواقعة إلى الشرق من مراكش عبارة عن دويلات أو ولايات، بقيت خاضعة للإدارة العثمانية إلى أن انتزع زمام السلطة زعماء عسكريون محليون إبان القرن السابع عشر بحيث أصبحت هذه الدويلات تدين بالطاعة للسلطان مع الاحتفاظ باستقلالها الذاتي vassal state ويمكن القول أن الدبلوماسية العثمانية في هذا الجزء من أفريقيا لم تتعد

دور الوسيط لحل النزاعات بين هذه الدويلات أو بين أحداها وسلطنة فاس (المملكة المغربية الحديثة). وكانت هذه الدويلات قد وجدت في «مهنة» القرصنة مصدراً هاماً من مصادر الرزق. والجدير بالذكر أن أحد بنود معاهدة كارلوفيج (1659) نص على أن تبذل اسطنبول قصارى جهدها لحماية السفن التجارية من هجمات القراصنة المنطلقة من سواحل شمالي إفريقيا. وقد اضطر السلطان أحمد الثالث إلى إلزام باي الجزائر بإيقاف هجماته على السفن النمساوية التجارية. وعلى صعيد آخر لم يتردد العثمانيون في التوسط لحل النزاع الذي نشب بين فاس والجزائريين سنة 1699. وفي سنة 1766 طلب سلطان مراكش العون من العثمانيين لمقاومة الهجمات التي شنها الفرنسيون على بلاده. في حين نجده في سنة 1783 يبدى استعداده لمساعدة العثمانيين في صراعهم مع الروس، ويسأل عن المعونة التي يستطيع أن يقدمها.

ومن الأمثلة على الدبلوماسية العثمانية في غرب المتوسط، هناك مثال يستحق الوقوف عنده: سبق أن أشرنا إلى الحرب العثمانية الروسية بين سنتي 1768 و1774، وذكرنا أن الأسطول الروسي انطلق من بحر البلطيق وعبر إلى المتوسط عن طريق مضيق جبل طارق ومنه إلى بحر إيجه لتدمير الأسطول العثماني المرابط في خليج تششمه. وعندما اندلعت الحرب للمرة الثانية (في عهد الإمبراطورة كاثرين) أوعز السلطان هذه المرة إلى حاكم مراكش بالسعي لمنع السفن الروسية من الولوج إلى البحر المتوسط عبر جبل طارق، كما أوفد بعثة إلى إسبانيا للغرض نفسه.

بعض المراجع المفيدة

Entries marked with a * designate recommended readings for new students of the subject.

* Askan, Virginia. «Ottoman political writing, 1768 - 1808», *International Journal of Middle East Studies*, 25 (1993), 53 - 69.

Anderson, M. S. *the Eastern Question* (New York, Cassels, Lavender. *The struggle for the Ottoman Empire, 1717 - 1740* (New York, 1967).

* Deringil, Selim. *The well protected dominions* (London, 1998).

Farooqhi, Naimur Rahman. *Mughal - Ottoman* (Delhi, 1989).

Findley, Carter. *Bureaucratic reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte 1789 - 1922* (Princeton, 1980).

Ottoman civil officialdom (Princeton, 1992).

Göçek, Fatma Müge. *East encounters West: France and the Ottoman Empire in the eighteenth century* (Oxford and New York, 1987).

Heller, Joseph. *British policy towards the Ottoman Empire, 1908 - 1914* (London, 1983).

Hurewitz, J. C. *The Middle East and North Africa, a documentary record. I: European expansion, 1535 - 1914*, 2nd edn (New Haven and London, 1975).

Itzkowitz, Norman and Max Mote. *Mubadele: An Ottoman - Russian exchange of ambassadors* (Chicago, 1970).

Langer, William. *The diplomacy of imperialism* (New York, 2nd edn, 1951).

Marriott, J. A. R. *The Eastern Question* (Oxford, 1940).

* McNeil, William. *Europe's steppe frontier* (Chicago, 1964).

Parvev, Ivan. *Habsurgs and Ottomans between Vienna and Belgrade* (New York, 1995).

Puryear, Vernon John. *International economics and diplomacy in the Near East: A study of British commercial policy in the Levant, 1834 - 1853* (London, 1935).

Vaughan, Dornthy M. *Europe and the Turk: A pattern of alliances, 1350 - 1700* (Liverpool, 1951).

Wasit, S. Tanvir. «1877 Ottoman mission to Afghanistan», *Middle Eastern Studies* 30, 1 (1994), 956 - 962.